القائمة بأعمال السفارة البريطانية شارون واردل لـ« الثورة »:

نعمل كشريك مع المجتمع الدولي لإنجاح الفترة الانتقالية باليمن

تتجه الأنظار إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي بدأ العد التنازلي لالتئامه وهو يحظى بتأييد المجتمع الدولي كافة ودعم المملكة المتحدة كدولة صديقة – خاصة وفي مجالات متعددة تهدف إجمالاً إلى توجيه دفة السفينة اليمنية إلى بر الأمان عبر تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة ، حيث إن اليمنيين على موعد مع القدر ليرسموا بأناملهم وبإرادتهم مستقبل الدولة المدنية – الموحدة العادلة.... هذه القضايا الساخنة وغيرها تناولتها صحيفة الثورة في حوار مع القائمة بأعمال السفارة البريطانية شارون واردل ....

لقاء/ عبدالملك السلال

يقترب مؤتمر الحوار الوطني الشامل من موعد انعقاده ..ترى ماهي أبعاد الدعم البريطاني لمؤتمر الحوار ؟

- المملكة المتحدة ملتزمة تماما بدعم العملية السياسية في اليمن والحوار الوطني الشامل هو الخطوة التالية الهامة في عملية الانتقال السياسية التي ستتيح للشعب اليمني أن يشكل مستقبله بنفسه بالإضافة إلى جهودنا الدبلوماسية على الصعيد الثنائي وكجزء من المجتمع الدولي دعمنا المشاركة في الحوار الوطني، و المملكة المتحدة ساهمت بدعم كبير في إطار الدعم المالي للأمم المتحدة لدعم العملية السياسية الانتقالية في اليمن

آمال كثيرة برأيكم كيف يتم إنجاح التسوية السياسية في اليمن في إطار المبادرة الخليجية، وماهو مستوى تقييمكم للانتقال السلمي للسلطة في اليمن والمراحل التي قطعها ؟

- التسوية السياسية المنصوص عليها في مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تنجح إذا لقيت إجماعاً من كافة الأطراف السياسية المشاركة بطريقة فعلية وسلمية.

اليمنيون يرسمون ملامح المستقبل وهم يحظون بتأييد دولي عليهم استثماره وتوجيه دفة السفينة إلى بر الأمان

وهناك آمال كثيرة معلقة على مؤتمر الحوار الوطني الذي يحظى بدعم دولي ،ويجب أن يكون شفافاً ويشمل مشاركة جميع مكونات الطيف السياسي لكي تصل أصوات الجميع حتى يتسنى، بالتالي وضع حلول للقضايا الموضوعة على أجندة الحوار والذي من المفترض أن يحرز تقدماً ويتيح للشعب اليمني رسم مستقبل البلد السياسي بيده وإرادته ويساعد على تشكيل الدستور الجديد الذي سيوفر التوازنات والضوابط للفترة القادمة مشمولاً بمحاسبة الحكومات المقبلة والتحضير لانتخابات فبراير 2014م التي ستمكن الشعب اليمني من اختيار ممثليه بحرية تامة.

وبالطبع عند تقدم الحوار الوطني، من المهم أن الاستنتاجات التي يتمنى الوصول إليها أن تساعد في تشكيل الدستور الجديد في إطار توفير الضوابط والتوازنات لمحاسبة الحكومات المقبلة.

والأعمال التحضيرية يجب أن تستمر نحو انتخابات فبراير 2014م حيث سيمنح للناخبين اليمنيين أن يختاروا من يمثلهم.

والمملكة المتحدة تقدم الدعم المباشر للانتخابات التي يتم تسليمها من خلال برنامج الأمم المتحدة و المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

*** هل تعطونا فكرة واضحة عن مجالات الدعم البريطاني للتخفيف من وقع الأزمة الإنسانية في اليمن ؟**

- المملكة المتحدة تعهدت بتقديم مساعدات إنسانية ستساهم في إنقاذ حياة مليون شخص سنوياً في اليمن وذلك ضمن الخطط الجديدة التي حددها وزير التنمية الدولية «ألن دانكن» خلال زيارته الأخيرة إلى صنعاء.

هذا الدعم من المملكة المتحدة،يصل إلى 70 مليون جنيه إسترليني على مدى السنتين القادمتين، سيغطي الاحتياجات الإنسانية في اليمن على نطاق واسع وهو يهدف أساساً لإنقاذ آلاف أرواح المدنيين الناس في المناطق التي تضررت جراء الصراعات، والمساعدات تتضمن تقديم مواد غذائية طارئة وتوفير المأوى، والمياه النظيفة.

هذه المساعدات الممولة من المملكة المتحدة تساعد اليمن للعبور إلى بر الأمان إذا مأخذنا في الاعتبار مدى الانعكاسات السيئة للمعاناة الإنسانية على عملية الانتقال السياسي، ومن هنا بات الأمر مفتوحاً أمام المعترك الانتخابي المرتقب في فبراير من العام القادم.

شريك رئيسي لأصدقاء اليمن

استضافت لندن مؤتمر أصدقاء اليمن مؤخراً .. برأيكم هل هناك سبل جديدة تدفع الدول المانحة للوفاء بتعهداتها إجمالاً ؟

- تلعب المملكة المتحدة، عن طريق الخارجية وشؤون الكومنولث ووزارة التنمية الدولية، دوراً أساسياً في اليمن.

ونحن شريك رئيسي لـ»أصدقاء اليمن»، وكعضو في مجلس الأمن الدولي، ومجموعة الـ8 والمؤسسات المالية الدولية،استطعنا أن نبقي قضية اليمن الأساسية على جدول الأعمال الدولي بالتعاون مع مجلس التعاون الخليجي ووفد الإتحاد الأوروبي.

كيف تقيّمون آفاق التعاون البريطاني مع الحكومة اليمنية باعتبار بلادكم إحدى الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية؟

- سفارتنا في صنعاء تعمل لمساعدة الحكومة اليمنية وعلى ضمان سرعة صرف أموال المانحين بصورة فعالة تصب جميعها في الدفع بالنمو الاقتصادي وتعزيز الأمن والعدالة وتوحيد القوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية باليمن.

*** يتعرض اليمن لمؤامرات خارجية وأطماع إقليمية هدفها تفتيته وتجزئته .. ترى ما موقف بلادكم من وحدة وأمن واستقرار اليمن ؟**

أموال المانحين بمثابة دفع لعجلة التنمية وتعزيز استقرار اليمن

- تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهميه قصوى للمملكة المتحدة، ومازلنا نأمل أن التغيير الذي بدأها الربيع العربي يمكن أن يحقق أكثر انفتاحا لمجتمع ديمقراطي شامل.

ومع ذلك من المهم أن نتذكر أن كل بلد يواجه تحديات فريدة خاصة به. غير أن الوضع في اليمن يختلف تماما فقد جاءت المبادرة الخليجية لتمنح فرصة للتغيير السلمي في هذا البلد ، و نأمل من الشعب اليمني أن يدعم ويحتضن تلك المبادرة، ويقاوم العناصر التي تسعى إلى عرقلتها.

كيف تقيمون العلاقات اليمنية – البريطانية ؟

- ترتبط المملكة المتحدة بتاريخ صداقة ومودة طويل مع اليمن. ولدينا تطلعات وطموحات مشتركة لمستقبل مستقر ومزدهر للبلاد وسوف نواصل جهودنا لدعم أصدقائنا اليمنيين.

السلاح.. موت يُباع في شوارع المدن!!

بعد 2010م صواريخ (لو) أصبحت متاحة في سوق (الطلح) المشهور ببيع الأسلحة الخفيفة

في العام 2007م كنا في زيارة عمل إلى محافظة مارب..لم يكن غريبا حينها أن نشاهد الكثير من الناس وهم يحملون على أكتافهم السلاح متعدد الأنواع..لم يكن غريبا حينها أن نمشي بصمت دون التعليق..أو حتى التمعن في الرؤية.

قبل أن نودع الشارع الرئيس للمدينة باتجاه(حريب)قال لي أحد الزملاء"إنظر إلى تلك الدكاكين"لم أعر الأمر اهتماما..قلت في نفسي هي دكاكين متراصة ككل الدكاكين التي تبيع ما يحتاجه الناس'وغبت في الصمت لبرهة غير أن الزميل لكزني قائلا"قلنا انظر في تلك الدكاكين يبيعون مختلف الأسلحة"..بالفعل كان الأمر غريبا بالنسبة لي رغم تسلح الناس في وسط المدينة بالبندقية..هذا يحدث في صنعاء العاصمة..نعم يحدث أمام منازل المشائخ والنافذين..هؤلاء دأبوا على ذلك لزمن ولا زالوا دون خلق الله من البشر.

عبد الناصر الهلالي

في العام ذاته ذهب أحد الأقارب إلى صعدة كممر للعبور إلى السعودية 'وفي سوق (الطلح) باغته رصاصة طائشة في قدمه اليمنى ..حينها كان والدي بصحبته..أسعف الرجل وضاع الرامي للرصاصة..تحدث الناس في المكان هذا يحدث كثيرا في صعدة.. وعلق أحدهم"اسعف المصاب قبل أن ينزف دمه لن تجد غريما هنا.

سوق (الطلح) من الأسواق المشهورة في بيع السلاح منذ زمن بعيد.. فيه تجد أنواع الأسلحة الخفيفة بالطبع..واستمرت هذه الأنواع من الأسلحة حتى العام 2010م.. بعد ذاك التاريخ تغيرت الأمور وذهب الناس إلى هناك لشراء مختلف الأسلحة بما في ذلك صواريخ(لو). في الأثناء لم يعد سوق (الطلح) وسوق(مارب)المخصصان لبيع الأسلحة.

في العام2011م تحولت صنعاء إلى سوق مفتوح لبيع الأسلحة أيضا'كما هو شأن المحافظات الأخرى..المدن الرئيسة في المحافظات إذ تحولت إلى أسواق لبيع الأسلحة.. في العام ذاته وزعت الأسلحة بالمجان على الكثيرين من المناصرين لهذا الفريق أو ذاك من فرقاء الصراع المسلح.. لا أتحدث عن الثورة الشبابية الشعبية..الثورة بريئة من كل هذا.

والذين أخذوا السلاح بالمجان تحولوا إلى تجار للأسلحة بقدرة قادر..إنفلات غير مسبوق في تاريخ اليمن لبيع الأسلحة بمختلف الأنواع..تحذيرات كثيرة أطلقها نشطاء حقوقيون من مغبة انتشار السلاح بالمدن بتلك الصورة..وتأثير ذلك على البلد عامة في قادم الأيام.

وزير الدفاع نهاية العام الماضي تحدث عن إفراغ اللواء الأول من السلاح والكادر البشري بنسبة(90%)قبل أن يتحول اللواء ذاته إلى حرس رئاسي..قال الوزير ذلك دون أن تتخذ إجراءات رادعة بحق الفاعلين الرئيسيين لتلك الجريمة..صيحات رسمية كثيرة أطلقت مع الإشارة إلى أطراف بعينها قامت بتفريغ بعض المعسكرات من الأسلحة التي يجب ألا تصل إلى أيدي الناس'وكله حق الدولة..

الرئيس يوم أمس الأول قال"نحن نعرف من يبيع السلاح" يعني اللجنة العسكرية ووزارتي الدفاع 'والداخلية على علم بالذين وزعوا السلاح ويبيعونه اليوم على الناس في الأسواق 'والأزقة.. غير أن العقوبات الرادعة لا تتم بحق أولئك النفر من العابثين بالوطن والناس.

اليوم بتنا نسمع عن بيع الصواريخ في المدن ..أمور كهذه لم تكن متوقعة..أليس كذلك؟

لم يتوقع الناس أن نصل إلى هذا المستوى من العبث.

بالمقابل لا ينكر أحد أن حملات الدفاع والداخلية مستمرة..لكن التساؤل مشروع في حالة كهذه..من أين تأتي هذه الأيام الأسلحة إلى الأسواق ؟ ومن يقوم بترويج السلاح وبيعه؟ وأين هي الحملات العسكرية من كل ذلك؟ وأين يكمن دور تلك اللجنة العسكرية لدرء هذا العبث المنظم في البلد؟

كل هذه الأسئلة لا نجد الإجابة عليها، بصراحة الجميع يخفون الإجابات التي يحتاجها الناس..الجميع يحاولون تجاوز الفترة الانتقالية بهدوء'غير أن الطرف الذي لا يريد للمرحلة أن تتجاوز مرحلة الخطر مستمرا في بيع الأسلحة وإفراغ المعسكرات منها لكي تباع في أسواق المدن..يقول المواطنون أمام كل حملة عسكرية"هؤلاء شطار علينا ولو مر طقم بالمسلحين المدنيون يتركوهم وشأنهم".

انفصام في التعامل مع القانون 'وتطبيقه..يجب ألا يفرق القانون بين المواطن والشيخ والضابط النافذ.. يجب أن يكون الجميع سواسية أمام القانون.

لم يعد هناك أو هكذا يجب أحد فوق القانون 'ثم أن الحملات العسكرية والأمنية لن يكتب لها النجاح في عملها طالما أن القانون يجتزأ وتطبيقه خاضع للمزاج العام.

اليوم نحن أمام مشكلة حقيقية ..مشكلة وجود الأسلحة في الأسواق..من أين تأتي؟.عبر التهريب التي لا يعرف عنها أحد إلا عند وقوع مشكلة تودي بحياة آدميين كالتي حدثت في شارع الجزائر قبل أشهر؟من أين تأتي ؟ هذا دور الجهات الأمنية.

كيف تباع في الأسواق هنا المشكلة الكبرى وهذا يؤكد أن الحملات لن يكتب لها النجاح طالما أن ثمة سلاحا يمر 'ويباع في المدن.